الأنباء
الثلاثاء 29 مارس 2011

أكد أن الانتخابات البرلمانية في موعدها سبتمبر المقبل

المجلس الأعلى للقوات المسلحة ينفي سفر مبارك للسعودية: الرئيس السابق يخضع وأسرته للإقامة الجبرية داخل مصر

القاهرة ـ وكالات: نفى المجلس الاعلى للقوات المسلحة ما نشرته صحيفة مصرية امس عن رحيل الرئيس المصري حسني مبارك الى السعودية منذ ثلاثة أيام.

وقال المجلس العسكري في بيان نشره امس على صفحته على موقع التواصل الاجتماعي «فيس بوك» ان مبارك يخضع وأسرته للإقامة الجبرية داخل مصر ولم يغادر الى السعودية.

وذكر البيان: اننا نؤكد على عدم صحة الانباء التي ترددت عن مغادرة الرئيس السابق محمد حسني مبارك الى تبوك بالسعودية، حيث انه يخضع وأسرته للاقامة الجبرية داخل مصر.

واضاف البيان: يهيب المجلس الاعلى للقوات المسلحة بأبناء الشعب المصري وشباب الثورة عدم الانسياق او الالتفات الى الشائعات المغرضة وترديدها.

وكانت صحيفة «الاخبار» المصرية قد كتبت في صدر صفحتها الاولى خبرا عن وصول مبارك الى السعودية منذ ثلاثة ايام لتلقي العلاج من مرض سرطان البنكرياس في مستشفى تبوك العسكري.

الى ذلك، اعلن المجلس الاعلى للقوات المسلحة ان الانتخابات البرلمانية ستجرى في سبتمبر المقبل وانه لم يتحدد بعد موعد الانتخابات الرئاسية.

وقال اللواء ممدوح شاهين عضو المجلس الاعلى للقوات المسلحة ومستشار وزير الدفاع في مؤتمر صحافي ان الانتخابات البرلمانية ستجرى في شهر سبتمبر المقبل. واكد انه سيتم اصدار الاعلان الدستوري اليوم أو غدا على الاكثر.

ويفترض ان يكون الاعلان الدستوري بمنزلة دستور مؤقت للبلاد خلال المرحلة الانتقالية التي يمسك فيها الجيش بالسلطة والتي ستنتهي باجراء الانتخابات الرئاسية.

صورة لبيان المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية على الفيس بوك

وأكد أبوبكر أن بعض الدول قد سخرت من طلب مصر تجميد أموال الرئيس المخلوع بعد شهرين في حين جمدت سويسرا أمواله بعد ساعات من تنحيه دون الحاجة لطلب كهذا.

في السياق نفسه، نفى المستشار عاصم الجوهري، مساعد وزير العدل لشؤون جهاز الكسب غير المشروع صحة ما تناقلته بعض وسائل الإعلام ونشرته الصحف من أن المملكة المتحدة قامت بإغلاق ملف استرداد أموال الرئيس السابق حسني مبارك وأفراد أسرته ومجموعة من كبار المسؤولين السابقين في نظام حكمه.

وقال الجوهري، في بيان اصدره اول من امس، إن الاتحاد الأوروبي كان قد أصدر في 21 الجاري قرارا بتجميد أموال وممتلكات مبارك وأفراد أسرته وآخرين، حيث شمل قرار التجميد النقود والأوراق التجارية والمطالبات المالية والإيداعات المصرفية والأسهم والسندات والفوائد والأرباح وخطابات الضمان وحقوق المقاصة وخطابات الاعتماد ومستندات الشحن وجميع الأصول العقارية والمنقولة.

في غضون ذلك، افتتحت صحيفة «نيويورك تايمز» الاميركية تقريرها الذي نشرته اول من امس بـ «ظلال حسني مبارك لاتزال في القاهرة» وذلك حول المنشآت التي لاتزال تحمل اسم ولقب الرئيس السابق، مشيرة إلى أنه وسط دعاوى قضائية كثيرة مقامة ضد حكومة مبارك، تظهر دعوى مختلفة تطالب بإجبار الحكومة على رفع اسمه من كل مؤسسة عامة في جميع أنحاء الجمهورية.

ونقلت الصحيفة عن سمير صبري، المحامي الذي أقام دعوى لرفع اسم مبارك من المؤسسات، قوله إن المصريين تبنوا تلك العادة منذ عهد الفراعنة، عندما كانت صورة الفرعون في كل مكان، مضيفا أنه لا يمكن تكريم الفاسدين، لكنه قال «أنا لا أريد حذف 30 سنة من التاريخ المصري، لكنني أريد إزالة اسم مبارك فقط».

ورأت الصحيفة أن رصد جميع المباني العامة التي تحمل اسم مبارك لا يقل جهدا عن بناء الأهرامات، لأن اسمه كان يطلق على المدارس، والمكتبات، والمستشفيات، والعيادات، والجسور، والطرق، والساحات، والمطارات، والملاعب، والمباني الوزارية، والمجمعات الصناعية، والجوائز الوطنية المختلفة.ورصدت الصحيفة وجود 549 مدرسة تحمل أسماء آل مبارك، بينها 388 مدرسة باسمه، والباقي باسم قرينته سوزان، ونجله جمال، مقابل 314 مدرسة تحمل أسماء 3 رؤساء سابقين، لافتة إلى إزالة بعض الأفراد اسم مبارك من محطة مترو الأنفاق، واستبداله بـ «الشهداء»، واصفة هذا الأمر بأنه «لعبة القط والفأر» مع العاملين والموظفين بالمترو، قائلة «إن من يعترض هؤلاء النشطاء هم بالكاد موظفو الحكومة فقط الذين لايزالون يحبون الرئيس السابق»!

حمدين صبّاحي يعلن برنامجه للرئاسة من نقابة الصحافيين

مرشد الإخوان: من حق الأقباط الترشح لرئاسة الجمهورية

أكد د.محمد بديع المرشد العام للإخوان المسلمين لبرنامج «الحياة اليوم» المذاع على فضائية الحياة أن أداء الجماعة ظل يعمل في مصر من اجل خدمة الوطن حتى بعد أن شهدت انتخابات مجلس الشعب الأخيرة إقصاء الجماعة بسبب تعسف الحزب الوطني والنظام البائد ضدها مما ساعد المجتمع المصري في التعرف على أهداف وحقيقة الأخوان ومساعيهم بعد تعرضهم لهذا الظلم من جانب النظام، بعدها شهدت الأيام الأخيرة وحدة صفوف المجتمع المصري بما فيه الاخوان بميدان التحرير.

وتمنى المرشد أن يتناول الإعلام القضايا المختلفة بنوع من الحرية والحيادية»، فمن الظلم أن يستمر هذا الأداء بعد تحرر مصر من النظام البائد الفاسد الذي سمم جو مصر ومناخها»، وعلى الجميع الحكم على مستوى أداء الاخوان بعد أن ينفذوا أعمالهم.

وأكد ان ذيول الحزب الوطني قسمت المصريين جميعا ومزقتهم شيعا واستطاعت أن تخلق صراعا بين المسلمين والمسيحيين، والمسلمين والاخوان، والفقراء والأغنياء.

وفيما يخص ما رددته بعض وسائل الإعلام عن وجود خلافات داخل حركة الإخوان، أشار إلى أن الخلاف في أجواء الديموقراطية أمر طبيعي ينتج من خلال تعدد الآراء، ورأى أن الواجب في هذا الأمر أن يستمع جميع أفراد الاخوان إلى جميع الآراء بصرف النظر عن الأهواء والشخصيات من اجل التوصل إلى الرأي الصائب.

وعن حزب الاخوان الجديد وتخوف البعض منه، قال د.بديع إن عنوان هذا الحزب هو الحرية والعدالة، لذا لابد أن يطمئن الجميع من ناحية ممارسته السياسية، وسوف يتم فتح الباب أمام جميع المصريين للمشاركة فيه وفقا لقيم وقواعد وضوابط أخلاقية اجمع عليها الكل يلتزم بروح ومناخ الحرية الموجودة الآن.

وأكد المرشد أحقية المرأة في الترشح لمنصب رئيس الجمهورية كما أن من حق المواطن القبطي الترشح كذلك ولن تعارض الاخوان هذا الأمر، بينما لن ترشح الجماعة عنها امرأة أو قبطيا لمنصب الرئاسة.

ورفض المرشد العام فكرة إنشاء حزب آخر للجماعة بخلاف العدالة والحرية مع احترامه لرؤى الأفراد من الإخوان فيما يخص هذا الشأن «ليس لجماعة الاخوان المسلمين حزب آخر إلا حزب الحرية والعدالة»، كما نفى اختراق الإخوان للشرطة والجيش من جانبهم كون هذه المؤسسات تعمل من أجل حماية مصر.

د. محمد بديع

وتحدث بديع عن العلاقة الطيبة التي تربطه بالبابا شنودة الثالث عقب الثورة بعد أن جمعهما حديث هاتفي اطمأن فيه المرشد على صحة البابا وأشار فيه المرشد إلى أن الخلافات في الماضي كانت بسبب تدبير النظام البائد لها «العهد البائد أوغر الصدور وزرع الخلاف بيننا».الى ذلك، قرر حمدين صباحي رئيس حزب الكرامة عقد مؤتمر صحافي امس بمقر نقابة الصحافيين للاعلان عن برنامجه الانتخابي لرئاسة الجمهورية.

وقال صباحي في تصريحات له انه سيقوم خلال المؤتمر بطرح الخطوط العامة لبرنامجه الانتخابي.

حفيد مؤسس «الإخوان المسلمين» لايزال يثير الجدل في فرنسا

باريس ـ أ.ش.أ: لايزال المفكر الإسلامي طارق رمضان السويسري الجنسية، حفيد مؤسس حركة «الإخوان المسلمين» يثير الجدل في فرنسا كلما ذكر اسمه أو عندما يدلي برأيه في نقاش حول الإسلام أو المسلمين الذين أصبحوا يشكلون ثاني أكبر ديانة في فرنسا بعد الكاثوليكية.

فقد قررت مارتين أوبري الأمين العام للحزب الإشتراكي الفرنسي (حزب المعارضة الرئيسي) ولوران فابيوس رئيس وزراء فرنسا الاشتراكي الأسبق سحب توقيعهما من نداء وجه للحكومة الفرنسية لإلغاء نقاش حول العلمانية في فرنسا بعد أن شمل النداء توقيع طارق رمضان الذي كان والده محمد سعيد رمضان قد أجبر على الهجرة من مصر في إطار الخلافات الشهيرة بين الرئيس الراحل جمال عبدالناصر وحركة «الإخوان المسلمين». يذكر أن د.محمد سعيد رمضان هو زوج ابنة حسن البنا مؤسس حركة «الإخوان المسلمين». فقد سارعت مارتين أوبري التي لا تخفي عزمها عن الترشح باسم الحزب الاشتراكي للانتخابات الرئاسية الفرنسية لعام 2012 بسحب توقيعها من النداء الذي ألقته مجلة «لونوفال أوبسرفاتور» ومجلة «ريسبيه ماج» للحكومة الفرنسية لإلغاء النقاش المقرر حول العلمانية في فرنسا حتى لا ينظر إليه على أنه يستهدف أساسا الإسلام بعد أن شن عليها حزب الإتحاد من أجل الحركة الشعبية (الحزب اليمني الحاكم المؤيد للرئيس ساركوزي) هجوما شرسا لقبولها التوقيع على وثيقة تضمنت اسم المفكر الإسلامي طارق رمضان المولود في سويسرا عام 1962.

يذكر أن المفكر الإسلامي طارق رمضان متهم في فرنسا بأنه يتحدث بلسانين لسان منفتح عندما يلتقي بالمسؤولين الغربيين أو أمام شاشات التلفزيون ولسان آخر متشدد أمام طلبته في الجامعات الفرنسية والبريطانية أو أمام سكان الضواحي الفرنسية التي يتكاثر فيها المسلمون لاسيما من دول المغرب العربي.

حكومة نظيف أهدرت 6,5 مليارات على الحفلات والتعازي في عام

تشريع مصري جديد للتصالح مع رجال أعمال «الفساد»

القاهرة ـ وكالات: قال وزير العدل المصري محمد الجندي ان وزارته بصدد اعداد تشريع جديد يتيح لرجال الاعمال المتهمين في قضايا فساد اعادة الاموال المنهوبة مقابل التصالح.

ويمثل عدد من رجال الاعمال في مصر امام القضاء في اتهامات بالاستيلاء على المال العام بينهم القيادي السابق في الحزب الوطني الديموقراطي احمد عز.

وكان النائب العام في مصر امر في وقت سابق بمنع عدد كبير من رجال الاعمال من السفر والتصرف في اموالهم وممتلكاتهم تحسبا لتورطهم في اي قضايا فساد.

واضاف الجندي، في مؤتمر صحافي بمقر مجلس الوزراء، أن التشريع الجديد يسمح بالتصالح مع من استفاد من الفساد فقط ولم يشارك فيه مباشرة.

وطرح رجال الاعمال المتهمون في قضايا فساد في وقت سابق مبادرة لرد الاموال التي حصلوا عليها بطريقة غير مشروعة سواء من خلال الحصول على اراض باسعار رخيصة أو غيرها مقابل العفو عنهم وعدم ملاحقتهم قضائيا.

وقال الجندي «المبادرة محل دراسة جدية. نعد تشريعا للتعامل مع تلك المبادرة ليكون لها صبغة قانونية تتبنى الإعفاء عن رجال الأعمال في حالة سداد الأموال».

لكن الجندي اكد ان السلطات ستحاسب «المسؤولين الذين سهلوا لهم الحصول عليها وتطبق جزاء رادعا عليهم».

ودافع الجندي عن مشروع قانون يجرم الاحتجاجات والإضرابات والمظاهرات والذي أعلنت تيارات وأحزاب ومنظمات حقوقية رفضها له.

وقال الجندي إن ممارسة العمال حقهم في الإضراب لا يجب أن تكون على حساب حق الآخرين في الحصول على الخدمات.

وشدد على أن الحكومة تتخذ إجراءات لإعادة «أي مليم من الأموال التي نهبها مسؤولو النظام السابق».

وقال الجندي إن «قانون حظر التجمهر يهدف إلى إجهاض مخططات فلول النظام السابق لإشاعة الفوضى في الشارع المصري».وأردف «لكن القانون لا يمس حق المواطنين في التظاهر والتعبير عن آرائهم بما لا يؤثر على سير العمل».واضاف ان القانون يهدف لمواجهة «الظاهرة الجديدة التي أصبحت تقلق المجتمع المصري وهي زيادة حجم الوقفات التي تسمى احتجاجية وكذلك الاعتصامات الفئوية التي أوقفت عجلة العمل في مختلف المجالات ومرافق الدولة».

وأوضح وزير العدل أن هذا القانون مؤقت وسيتم وقف العمل به بعد إلغاء قانون الطوارئ، مشيرا إلى أنه صدر لمواجهة ما يحدث خلال الفترة الانتقالية التي تمر بها مصر في الوقت الحالي، حيث يخشى من إصابة مرافق الدولة بالشلل وتعطل الإنتاج في الوحدات الصناعية والاقتصادية.

وأشار إلى أن بعض الوقفات الاحتجاجية الأخيرة كانت منظمة ومرتبة من عناصر متخصصة في مكافحة الشغب تابعة لوزارة الداخلية في العهد القديم.

الى ذلك، قال مصدر مسؤول بالجهاز المركزي للمحاسبات إن نيابة الأموال العامة، تسلمت عدة تقارير حديثة أعدها الجهاز، من بينها تقرير بشأن أرض مشروع «مدينتي»، يتضمن مخالفات قانونية صارخة في العقد المبرم بين هيئة المجتمعات العمرانية وشركة طلعت مصطفى، منها مخالفته لقانون المناقصات والمزايدات، ومنح شركة طلعت مصطفى حق الشفعة بمساحة 1800 فدان في حالة التصرف فيها للغير، بالمخالفة للعقود المماثلة التي أبرمتها الهيئة، علاوة على المخالفة الجسيمة لقانون مجلس الدولة.

وأشار المصدر، الذي رفض ذكر اسمه، إلى أن الجهاز استند في تقريره إلى دراسة المستندات وعقود الملكية الخاصة بالشركة، ومن خلال ذلك تأكد أنه تمت مخالفة الدراسة، التي قامت بها هيئة المجتمعات العمرانية لتحديد القيمة الحقيقية لسعر الأرض، والتي لم تستند إلى أي أساس قانوني أو علمي، وأن شركة طلعت مصطفى لم تلتزم بتسليم حصة الهيئة من وحدات المرحلة الأولى للمشروع، كما هو منصوص عليه في العقد، والمقدرة بإجمالي 314 بناية سكنية، حيث لم تسلم سوى 8 بنايات بنسبة تقل عن 3٪ من المستحق للهيئة في هذه المرحلة، كما ثبت من فحص الأوراق الخاصة بعقد مدينتي أنه خالف الإجراءات المدنية المتبعة في التعاقدات، وقرار مجلس الدولة وقانون المناقصات والمزايدات.

وأضاف المصدر أن النيابة استدعت بعض أعضاء الجهاز للاستماع لأقوالهم، بشأن المخالفات التي وردت بالتقرير.

وقال المصدر نفسه إن الجهاز أرسل تقريرا آخر عن مخالفات الإنفاق الحكومي خلال العام المالي 2010/2009 يدين حكومة نظيف، حيث إن مصروفات الحكومة على السفر والتدريب والعلاج بالنقد الأجنبي بلغت مليارين و571 مليون دولار، بالإضافة إلى مرتبات مستشاري الوزراء الذين يبلغ عددهم 62 ألف مستشار، بواقع 800 مستشار لكل وزارة، يتقاضون سنويا مليارا و200 مليون جنيه، حسب الإحصاءات الرسمية.

وأضاف المصدر أن التقرير كشف إنفاق 221 مليون جنيه سنويا على وقود سيارات حكومية، بالإضافة إلى مليار ونصف المليار جنيه سنويا قيمة تجميل وصيانة المباني الحكومية من دهانات وديكورات، و431 مليون جنيه تكلفة الأدوات المكتبية، و53 مليون جنيه تكلفة المهرجانات، و76 مليون جنيه تكلفة الحفلات والتهاني والتعازي في الصحف وموائد الرحمن، وغيرها من الشكليات التي لا تعود على الدولة أو المواطن بالنفع وإنما تستنزف الميزانية.

وأضاف أنه تم إرسال تقرير عن استخدام مبيدات محظور استخدامها دوليا في إطار القرارات الصادرة من وزير الزراعة السابق أمين أباظة، بالإضافة إلى تقرير بمخالفات وزير السياحة السابق زهير جرانة، بشأن فحص بعض المبالغ المصروفة من اعتمادات صندوق السياحة للوكيل الإعلاني (سي.إن.إن) نظير تنفيذ حملة إعلانية تلفزيونية عن مصر.

أحمد نظيف

وزير العادل: التشريع محل دراسة جدية لتكون له صبغة قانونية لتتبنى الإعفاء عن رجال الأعمال في حالة سداد الأموال

حقق 160 ألف مشاهدة في أيام قليلة

منى هلا تسخر من جمال مبارك على الـ «يوتيوب»

انتشر على موقع الـ «يوتيوب» الشهير مقطع فيديو تسخر فيه الممثلة المصرية الشابة منى هلا من جمال مبارك وأعضاء الحكومة المصرية السابقة والحزب الوطني المخلوع من الحكم بعد تنحي رئيسه مبارك.

هلا أطلقت قناة خاصة بها على الموقع بعنوان «منى توف»، لتقدم من خلالها برنامجا يحمل الاسم نفسه.

تضمن مقطع الڤيديو ـ الذي شاهده 160 ألف شخص ـ من خلال رابط واحد على الـ «يوتيوب» السخرية من جمال مبارك وحبيب العادلي وصفوت الشريف بشكل لاذع، بينما انتشر على المواقع الاجتماعية «فيس بوك» و«تويتر» بسرعة أكبر.

وبدأت منى المقطع بالحديث عن جمال مبارك وأين هو الآن؟ ونفت أن يكون بجوار سيف الإسلام القذافي يلعبان «بلاي ستيشن»، أو ذهب إلى كوكب زحل ليؤسس هناك حزبا وطنيا جديدا، وجاءت ببعض الأشخاص يرقصون رقصا هزليا في مختلف أنحاء العالم، مثل الهند وهولندا وهو يرقص وسطهم في صور مركبة.

ثم جاءت بصفوت الشريف ـ الأمين العام السابق للحزب الوطني ـ وهو يقول يوم 26 يناير «سنقف شامخين» وسنحتضن الشعب.

أما حبيب العادلي ـ وزير الداخلية ـ فتم تقطيع أجزاء من حوار له مع مفيد فوزي ليوضح أنه لا يفهم معنى الأمن، أما آخرهم فكان أحمد عز الذي أتت له بمقطع هزلي وهو يقول «راندا» ويكررها ـ يقصد راندا أبو العزم مذيعة قناة «العربية» التي انفردت بحوار معه أثناء الثورة ـ كما نشرت صورة له وهو صغير ويعزف الدرامز في إحدى الفرق المصرية في السبعينيات.

منى هلا

إحالة رشيد محمد للمحاكمة الجنائية

القاهرة ـ أ.ش.أ: أمر المستشار علي الهواري المحامي العام الأول لنيابة الأموال العامة العليا بإحالة رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة السابق (هارب) إلى محكمة جنايات القاهرة وذلك لاتهامه بالتربح لنفسه بمبلغ 9,5 ملايين جنيه من خلال مساهمته في 5 شركات. وكشفت التحقيقات عن قيام رشيد بصفته وزيرا للتجارة والصناعة ويشغل منصب رئيس مجلس إدارة صندوق تنمية الصادرات، بالمساهمة في رأسمال 5 شركات وهي شركة دريم ومشرق لمنتجات الألبان ويوني ليفر للمنتجات الغذائية ويوني ليفر للشاي ويوني ليفر لمنتجات الصناعة الشخصية. كما كشفت أنه بصفته رئيس مجلس إدارة صندوق تنمية الصادرات قام بمد العمل ببرنامج مساندة صادرات الصناعات الغذائية، ووافق على إدراج برنامجين لمساندة صادرات الصناعات الكيماوية ومستحضرات التجميل، الذي قامت بموجبه تلك الشركات بصرف مبالغ مالية من الصندوق، وتربح الوزير فيها بموجب مساهمته في رأسمال هذه الشركات بمبلغ 9,5 ملايين جنيه. من جهة اخرى، قرر المستشار محمود السبروت قاضي التحقيق المنتدب من وزير العدل للتحقيق في وقائع الاعتداء على المتظاهرين بميدان التحرير في 2 فبراير الماضي، والتي عرفت إعلاميا بـ «موقعة الجمل» ـ تجديد حبس يوسف خطاب عضو مجلس الشورى السابق (عن دائرة العمرانية والهرم) وذلك لمدة 15 يوما على ذمة التحقيقات التي تجرى معه.

مدير المخابرات أنهى جولة خارجية لتأكيد الدور المصري الإقليمي

القاهرة ـ يو.بي.آي: ذكرت صحيفة «المصري اليوم» ان رئيس المخابرات العامة المصرية الجديد اللواء مراد وافي أنهى الأسبوع الماضي جولة خارجية شملت سوريا ودولا خليجية في خطوة تكشف عن استمرار دور جهاز المخابرات المصرية في ملفات العلاقات الخارجية والسياسية.

وقالت الصحيفة امس ان وافي نقل خلال الزيارات التي قام بها رسائل من المشير محمد طنطاوي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية الى قادة تلك الدول كما أجرى مباحثات مع المسؤولين فيها.

وأشارت الصحيفة الى ان الجولة جاءت على ضوء «التطورات التي تشهدها منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية بصفة عامة وخاصة ما يجرى في البحرين واليمن والتداعيات المحتملة لهذه التطورات على الأمن في الخليج وكذلك التطورات الجارية في منطقة المشرق العربي وما تمثله العلاقات الثنائية المصرية ـ السورية من أهمية ليس فقط للأمن القومي المصري لكن للأمن القومي العربي بصفة عامة».وأضافت الصحيفة «كان من اضروري أن تجري مصر حوارا مع القادة الخليجيين في هذا التوقيت بخصوص ما يجرى في البحرين والتحفز الإيراني لاستثمار تصاعد الاحتجاجات الشعبية هناك وتكثيف الدوافع المذهبية لحركة بعض القوى السياسية البحرينية للتأكيد على الحضور المصري وعدم الغياب عن هذه التطورات التي يمكن أن تغير من طبيعة الأوضاع السياسية في بعض دول الخليج».وأشار التقرير الى ان الهدف كان أيضا الإبقاء «على خطوط الحركة المصرية والمحافظة في النهاية على عناصر الربط بين الأمن القومي المصري والأمن في الخليج ولتضييق المساحة دون التصادم أمام إحدى القوى الإقليمية المنافسة (إيران) وتوجيه رسالة مفادها بأن مصر الثورة التي تعيد بناء نظامها السياسي الداخلي لن تنشغل عن دورها الإقليمي».